

عنوان البحث

التنمر الاقتصادي ودوره في احداث الحروب التجارية الدولية

بالتطبيق على

(الحرب التجارية الأمريكية - الصينية)

Economic bullying and its role in causing international trade wars The US-China trade war

اعداد / د . فاطمة سيد عبدالقادر
مدرس اقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الادارية
بسوهاج

الملخص

يعتبر موضوع التنمر الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول الأقل في النمو الاقتصادي من المواضيع المؤثرة في العلاقات الدولية في الوقت الحالي، حيث تترتب عليه آثار سلبية تنعكس على جميع أطراف مثلث التنمر، وهي (الدولة الممتمة، الدول الممتمة عليها، الدول المتفرجة). كما أن هذه الآثار تتجاوز حد هذه الأطراف لتشمل النظام الاقتصادي العالمي برمته، حيث تتمثل هذه الآثار في نشوب الحروب التجارية بين الدول، وما ينبثق عنها من أضرار بمصالح الدولتين المتنافستين، وتقييد حرية التجارة بفرض العقوبات الاقتصادية (رسوم جمركية وحصار اقتصادي، وغيرها) وقد تتحول هذه الحروب إلى حرب بيولوجية، وهو ما يعتبر منافي لمواثيق ولوائح منظمة التجارة العالمية التي تنص على مزيد من الحرية التجارية، والتأكيد على التعاون التجاري الدولي بما يحفظ مصلحة كل دولة من الاعضاء.

هذا وقد اوضحت الدراسة أن متطلبات استقرار النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة تكمن في سلامة العلاقات للاقتصادية الدولية ومواجهة أي صراعات أو توترات تجارية، وذلك في إطار نظام اقتصادي متعدد الأطراف ولا يستند إلى الأحادية في القيادة، ويقوم بتدعيم التكتلات والتكامل الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: التتممر الاقتصادي، الحرب التجارية، الركود الاقتصادي، الدول المتمترة، الحرب البيولوجية، العلاقات الاقتصادية، تتمر تجاري، مثلث التتممر، التكامل الاقتصادي، القوانين الدولية.

The summary

The issue of economic bullying between the advanced countries and the least developed countries considered, at present, the one of the influential topics in the international relations, consequent, and the negative effects are reflected in all triangular parties of bullying. (Bulling countries, bullied countries, and countries are mere observer).

And, these effects go beyond the limit of these parties to include the entire global economic system, which these effects are the scourge of trade wars between the countries, and the ensuing the detriment to the interests of the competitive two countries, and restricts the freedom of trade with the imposition economic sanctions. (customs duties, economic blockade, and other), and, these wars may turn into a biological war, which is considered contrary to charts and regulations of the world trade organization, provided for more freedom of trade and emphasis place on the international trade cooperation in manner that preserves the interest of each member state.

This study had revealed that, the requirements of stability of the global economic system in the context of the globalization lies in integrity of international economics relations, to face any trade conflicts or tensions, under of a multilateral economic system and not based on unilateralism of leadership and was not based on unilateralism in charge, it is supporting of economic blocs and economic integrations.

opening words

Economic, trade war, recession, bullying nations, biological warfare Economic, relations, commercial bullying, bullying triangle, economic integration, international laws.

مقدمة

يعتبر التمر هو أحد السلوكيات العدوانية التي تستهدف الضرب بالآخرين، وقد يكون لفظياً أو جسدياً أو بأي أسلوب آخر من اساليب الاكراه والعنف واجبار الغير عن طريق الخوف أو التهديد لهم. ويمكن أن تكون آثار التمر خطيرة جدا حيث أن الضغط النفسي المتولد عنه يؤدي إلى تدني تقدير الذات، وفقدان الثقة في النفس وقد تصل إلى محاولة التخلص من الحياة.

وتتناول الدراسة موضوع التمر الاقتصادي بين الدول الأقوى والكبرى تجاه الدول الأقل منها، وتستهدف الدول الممتمة إزاحة الدول التي تمارس التمر تجاهها من السوق العالمي، أو فرض عقوبات اقتصادية عليها تستنزف طاقة اقتصادها واريابها تنموياً، مما يجبر الدولتين إلى حرب تجارية تهدد النشاط الاقتصادي للبلدين، وتؤثر على المتغيرات الكلية الدولية مثل (انخفاض نمو التجارة الدولية، والتقلبات في معدلات سعر الصرف وغيرها...) وأيضاً تنتقل الحرب التجارية الى حرب بيولوجية من خلال استخدام الجراثيم والفيروسات المعملية المدمرة.

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التمر بوجه عام كسلوك عدائي يعكس خلل في شخصية المتمر، وكذلك ظاهرة التمر الاقتصادي بين الدول التي يكون هدفها السيطرة على السوق العالمي وطرد أي متنافسين فقط لامتلاك الدول الممتمة أسباب القوة الاقتصادية والهيمنة التجارية الدولية. ومدى تأثير ذلك على اندلاع الحروب التجارية والتي تؤثر على التوازن التجاري والاقتصادي الدولي.

أهداف البحث:-

يستند البحث إلى هدف رئيسي وهو تفسير ظاهرة التمر الاقتصادي وتأثيرها على النشاط الاقتصادي للدولة المتمر عليها والدولة المتممة نفسها والاقتصاد ككل حيث يعتبر التمر التجاري ظاهرة سلبية تمارسها الدول الكبرى تجاه الدول الأقل منها في النمو الاقتصادي، والتمر الاقتصادي ينتج من تأثير قوى العولمة والصراعات السياسية، ويقود التمر الاقتصادي إلى حدوث حرب تجارية تؤثر على التوازن الاقتصادي الدولي وتخرق المواثيق والقوانين الدولية.

أهمية البحث :-

تكمن أهمية الدراسة في كون كل دولة تشترك في النظام الاقتصادي العالمي تعمل على قوة هذا النظام بما لديها من ميزة تنافسية في منتجات معينة، وهيمنة الدول الكبرى على النظام العالمي، ومحاولة اكتساح والقضاء على منافسيها وشركاؤها يعمل على حدوث نتيجة عكسية على الدول المنافسة، والدول الكبرى أيضاً ويجرهم إلى حروب تجارية وتقلب إلى صراع سياسي وحرب بيولوجية أيضاً مما يؤثر على الاستقرار الدولي، وتأتي أهمية هذا البحث في محاولة القاء الضوء على هذه الظاهرة والتي تعرف (بالتمر الاقتصادي)، ومعرفة آثارها السلبية حتى يمكن محاولة التقليل منها، ومن تداعيات الحروب التجارية الناتجة عنها.

المنهج:-

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي.

الدراسات السابقة:-

١- دراسة (كاظم الكفري، ٢٠٢٠) بعنوان (التمر الاقتصادي) وتتناول ظاهرة التمر الاقتصادي وتعريفه وأنواعه، وكيفية ممارسة الدول الكبرى لهذه الظاهرة. حيث توصلت الدراسة إلى أن الممارسات التمرية الاقتصادية للدول الكبرى يؤثر تأثير سلبي على

حركة التبادل التجاري الدولي، وتعمل على الإقصاء التجاري للدول الفقيرة والأقل نمواً مما يعمل على تدني الميزة التنافسية له مما يضر بالاقتصاد العالمي. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة حيث يريد الباحث إثبات التأثير الفعلي للتمتع الاقتصادي للدول الكبرى، حيث يؤثر سلباً بإحداث حروب تجارية على مستوى الدولة.

٢- دراسة (فدوى سعد البواردي، ٢٠٢١) بعنوان (التمتع هل خصم للتنمية الاقتصادية) ويتناول التمتع ومفهومه وأنواعه، وتأثيره على التنمية الاقتصادية حيث أن تكلفة علاج آثاره تكون مرتفعة مما يؤثر على التنمية الاقتصادية بالسلب كما أنه يؤثر على كفاءة المورد البشري من خلال تدني ثقته بقدراته ومؤهلاته مما ينعكس على إنتاجيته وفعاليتها في النشاط الاقتصادي والتنموي، حيث تظهر هذه الدراسة الآثار السلبية للتمتع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية للدول مما ينعكس على إنتاجية الرأسمال البشري بالسلب. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكون التركيز على التأثير السلبي لحركات التمتع الاقتصادي بقيام حروب تجارية كمثل للحرب التجارية الصينية الأمريكية.

٣- دراسة (محمد الصادق، ٢٠٢١) بعنوان (الحرب التجارية الأمريكية الصينية) ويتناول أنواع التحديات التي تواجه العالم من تحدي اقتصادي، وايدلوجي، مؤسسي استراتيجي، وأن هناك تحدي صيني جديد ثلاثي الأبعاد يجمع بين الثلاثة تحديات السابقة وتقوم الصين بالدخول بهذه التحديات في معركة اقتصادية مع الولايات المتحدة، كما يوضح الكتاب النظام العالمي وسياسة (القطب الواحد)، والتوتر الاقتصادي الأمريكي الصيني. ركزت هذه الدراسة على الحرب التجارية الأمريكية الصينية بشكل خاص دون تناول الجوانب الأخرى والأبعاد المختلفة لعملية التمتع الاقتصادي. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة حيث اشتملت على كل الجوانب المختلفة للتمتع الاقتصادي من تعريف وأنواع وآثار سلبية للتمتع الاقتصادي بالتطبيق على الحرب التجارية الصينية الأمريكية.

٤- دراسة (مسعد ابوالديار) بعنوان سيكولوجية التمر بين النظرية والعلاج وتتناول ظاهرة التمر من حيث تعريفه، وأنواعه، وتأثيره النفسي على المتمم أو المتمم عليه، وكيفية علاجه والتقليل من آثاره. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الجوانب الاجتماعية والسيكولوجية للتمر دون تناول الجزء الاقتصادي بشكل مركز. وفي هذه الدراسة الحالية تم الاختلاف من حيث التركيز على الجانب الاقتصادي لعملية التمر الاقتصادي للدول الكبرى تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع التطبيق على الحرب التجارية الاقتصادية الصينية الأمريكية.

وهكذا نلاحظ افتقار المكتبة العربية للدراسات السابقة في موضوع التمر الاقتصادي حيث تأخذ التمر بوجه عام ولم تركز على التمر الاقتصادي بوجه خاص، حيث يتناول الباحث في هذه الدراسة التمر الاقتصادي بشكل أساسي وتعريفه، وآثاره على النظام الاقتصادي العالمي.

خطه البحث:-

يتم عرض البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الاول: الإطار النظري لمفهوم التمر الاقتصادي.

المحور الثاني: الإطار النظري لمفهوم الحروب التجارية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية للبحث

النتائج والتوصيات

الإطار النظري لمفهوم التمر الاقتصادي :-

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف قانوني للتمر إلا أنه يمكن تعريف التمر بوجه عام بأنه الاستواء، واستغلال ضعف الخصم، وفي إطار هذا المعنى نجد أن بعض الدول

تمارس التمر الاقتصادي على دول أخرى تكون أقل منها في النمو الاقتصادي، أو تعاني من اقتصادات تابعة وليس لها قدرات إنتاجية منافسة.

كما يمكن تعريف التمر بأنه استعمال القوة أو القسوة للإساءة أو تخويف الآخرين سواء كانوا فرد أو مجموعة أو دولة حيث يكون هؤلاء في وضع أضعف، ويعتبر من الأفعال المتكررة على مر الزمن والتي تنطوي على خلل في ميزان القوى، ويستخدم في اجبار الآخرين عن طريق الخوف أو التهديد أو فرض عقوبات اقتصادية، وقيود جمركية، كما في حالة التمر الاقتصادي.

أيضاً يعرف التمر على أنه شكل من أشكال المضايقات والأفعال السلبية التي يرتكبها المسيء الذي يمتلك القوة الاجتماعية، أو السياسية، أو الهيمنة الاقتصادية أكثر من الضحية وتسمى الضحية هنا بالهدف في التمر الاقتصادي حيث يكون التمر بشكل متكرر وعلى مدار الوقت بحيث يكون ذلك ضمان لعدم منح الدولة الهدف أي مساعدات أو عدم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

١- أطراف مثلث التمر:-

ويعرف التمر من خلال ثلاث دوائر من السلوك الأولي وهي:-

الدائرة الأولى هي (دائرة البلد المتممر نفسه) الذي يصدر عنه التدخل السافر في حياة الآخرين وبشكل متكرر.

أما الدائرة الثانية فهي (دائرة البلد التي تقع عليها التمر) وتتسم بالخضوع والاستسلام أو المقاومة الضعيفة والاستجداء بالآخرين.

أما الدائرة الثالثة فهي (الأطراف المتفرجة) التي يتسم سلوكها بالاستمتاع أو التشفي أو الاعتراض أو السلبية بالحيادية وعدم ابداء رد فعل مناسب.

وتوجد هذه العناصر بكل تفاصيلها في الممارسات السياسية والاقتصادية والتي تبدو مشروعة في ظاهر الأمر، إلا أنها تخفي في طياتها أبعاد تنمرية تخرج عن الأطر

المعتادة في القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية، ومن ثم تتحول الى سلوكيات تنميرية واضحة وظاهرة.

ويتناول الأضلاع الثلاثة لمثلث التمر، وتطبيقه على التمر الاقتصادي بين الدول فسوف نلاحظ أنه عند الضلع الأول (المتنمر نفسه) تمارس الدولة المتممة نماذج سلوكية تنميرية منها التدخلات السافرة من بعض الدول في شئون دول أخرى وتكون هذه التدخلات بمثابة حجر عثره أمام جهود هذه الدول لمحاولة استقرارها السياسي والاقتصادي والتنموي.

أيضاً مثال آخر للتمر وهو التمر المصحوب بالضوء الأخضر حيث يصدر عن بعض الدول اساليب تنميرية تكشف عن وعي شديد بمصلحتها كفرض عقوبات اقتصادية أو الهجوم على الدول الأخرى بحيث تحدث فوضى في هذه الدول وصراع داخلي حتى يمكنها التحكم في الموارد الاقتصادية وثروات هذه البلاد من خلال اسلحة الضعفاء يقتل بها بعضهم البعض.

أما بالنسبة للضلع الثاني (البلد التي يقع عليها التمر) يتضمن سلوكها في الصمت الكبير أمام اساليب التمر الصادرة تجاهها، ولا تقدم حلول فعالة وأكيدة، وقد يتجاوز صمتها إلى مجرد خطاب للشجب أو النقد لسلوكيات التمر الاقتصادي، بل قد يزداد الأمر تعقيداً برد فعلها المتباطئ والمذبذب.

والضلع الثالث للمثلث التمر (الأطراف المتفرجة) هي تنقسم لفئتين اولهما الدول الضعيفة والتي تقف عن بعد تردد ما يقال وقد تستنكر لكنها تظل في منطقة حيادية مترقبة خوفاً من أن تجرفها آلية التمر الاقتصادي في يوماً ما ويمارس عليها هي أيضاً التمر. أما الفئة الثانية فهي دول ليست ضعيفة ولكنها تطلب التنمية والاستقلال، وتأمل أن النظام العالمي يكون خالياً من العنف والفوضى فمن وجهة نظرها أن هذه الممارسات الغير منضبطة واتساع نطاقها تدفع بالعالم الى مزيد من الفوضى والصراع

وتفتتت الرابطة الإنسانية له التي تهدف الى التعاون الاقتصادي والسلام السياسي (احمد زايد، ٢٠٢٠).

٢- اشكال التنمر الاقتصادي:.

إن التنمر الاقتصادي يظهر عندما تتراجع هويه الدولة الاقتصادية، وتتعدد أشكاله مثل:-

- ١- الاستقواء بفرض الضرائب والرسوم الجمركية.
- ب- اقتصاد الحماية للدول الحليفة أو الأعضاء في اتفاقية معينة بهدف توفير الأمن والحماية للدولة الممتمة من التهديد المفترض.
- ج- نهب خيرات البلاد التي تفرض عليها حروب وعقوبات اقتصادية لفرض الهيمنة والاستئثار.
- د- فشل الاستثمار عند فتح الحدود والأسواق فيما بين الدول وبعضها حيث تعود بالخسارة على المستثمرين في منافسة غير عادلة.
- هـ- استغلال حاجة المواطنين من خلال رفع أسعار السلع، وفرض زيادات في رسوم الخدمات ويعتبر هذا الشكل من أسوأ أشكال التنمر حيث يتم في إطار اقتصاد العولمة والتي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.
- و- التنمر (الاقتصادي - الاجتماعي) وهو عبارة عن اغراق المجتمعات ذات الاقتصاد التابع بقروض بفوائد وأرباح عالية، تحت مسمى المشروعات الشبابية وتحسين ظروف المعيشة وخلق فرص عمل لهم حيث تكون قلة الخبرة لدى هذه المجتمعات، وتدني جودة المنتج تتسبب في فشل هذه المشروعات وعدم قدرتها على المنافسة. مما يجعلها تتحمل عبء تسديد القروض وفوائدها، وأيضاً عبء التزاماتها الاقتصادية التنموية. (كاظم الكيفرى، ٢٠٢٠).

٣- أسباب التمر الاقتصادي

إن تتمر واستقواء دولة على غيرها يكون بسبب عدة اسباب منها مايلي:-

١- الحصول على منافع اقتصادية وخلق فرص استثمار جديدة:-

حيث تقوم دولة قوية باستفزاز أخرى بحجة حماية العالم الحر، وأيضاً تلك الأفكار الأيدلوجية التي تؤيد الاستعلاء والبقاء للأقوى فتعمل هذه الدول المتمرة على الحصول على منافع اقتصادية من جراء ذلك التمر الاقتصادي من خلال فتح الدول التي تم التمر عليها كأسواق لتصريف منتجاتها وفرض هيمنتها على أساس النقل من الميزة التنافسية للسلع التي تنتجها هذه الدول الأقل نمو، كما أنه تهدف هذه الدول المتمرة لإستغلال ثرواتها الطبيعية وفتح مجالات جديدة للإستثمار فيها.

٢- دوافع سياسية:-

أيضاً قد يكون من أسباب التمر الاقتصادي بين الدول هو أسباب ودوافع سياسية حيث أن الإرادة والرغبة من قبل الدولة المتمرة لتدعيم التفوق الدبلوماسي، والتطلع للسلطة والشهرة، وحماية نفسها والبقاء في القيادة العالمية أو الإقليمية تجعلها تبرر الحاجة للتضييق على الدول الأخرى وإدناء ثقتها ووزنها الاقتصادي، ومحاصرتها اقتصادياً وسياسياً. (Uribe R. Veronica.P, 2019)

ويتم عرض الحرب التجارية في المبحث التالي كأثر من آثار التمر الاقتصادي والتجاري.

الحروب التجارية:-

لقد ادت الحروب العالمية الأولى والثانية إلى عسكرة الاقتصاد حيث لم يتم محاربة الاطراف الأخرى على الصعيد العسكري فقط بل على الصعيد التجاري أيضاً بغرض والاستيلاء على الثروات والموارد الاقتصادية.

أولاً تعريف الحرب التجارية:-

وهي استخدام اجراءات تجارية تعكس إعاقة أو تعطيل تدفق السلع بين بلدين مثل الرسوم الجمركية كما أنها تشتمل على مجالات أخرى مثل الحظر، والتهديدات والعقوبات الاقتصادية (النجار، ٢٠١٠).

وهناك تعريف آخر، هي تعبير مرادف لسياسة الحماية التجارية، وأحد أثارها حيث تفتعلها بعض الدول لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية مستخدمة في الغالب إجراءات معينة مثل فرض رسوم جمركية، حصص الاستيراد، والشروط الإدارية بغرض تعطيل حركة التبادل للشركاء التجاريين أو الضغط عليهم بمزيد من صادرات الدولة للنفوذ لأسواقهم (حسني وعبدالمنعم، ٢٠٢٠، ص ٢٦).

هذا ويعد شن حرب اقتصادية من ناحية دولة على دولة أخرى أحد أدوات الصراع المستخدمة لإخضاع الدولة الأخرى للدولة الأولى بما يحقق مصالحها من خلال تنفيذ سياسات معينة أو الامتناع عن سياسات أخرى. وتشمل الحرب الاقتصادية حرب تجارية مثل فرض الرسوم الجمركية، والحرب المالية كحظر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية.

ثانياً : أدوات الحرب الاقتصادية التجارية:-

- المقاطعة الاقتصادية بالحظر الشامل على سلع ومنتجات الدولة.
- الحصار الاقتصادي الشامل أو الجزئي.
- فرض وصناعة الأزمات الاقتصادية كالتلاعب بالبورصة أو العملة المحلية.
- استخدام الأموال الساخنة في الإضرار باقتصاد الدولة.
- سياسات الاحتكار لسلع استراتيجية تطلبها الدول المستهدفة ومنعها عنها.
- اغراق أسواق الدولة المستهدفة بمنتج أو منتجات معينة لضرب منتجاتها الوطنية (بوعشة، ١٩٩٩، ص ١٧١).

والجدير بالذكر أن الدول المتقدمة والتي تقوم (بالتنمر الاقتصادي) لا تلتزم دائما بمبادئ منظمة التجارة العالمية والتي أعدت بالأساس لكي تخدم مصالح هذه الدول، حيث أنها تتعمد خرق الإلتزامات والمواثيق مع غيرها تلبية لخدمة مصالحها وأهدافها التجارية، وتؤدي المنافسة الشرسة والاستقواء إلى توسيع نطاق الحرب التجارية. حيث أن نطاق الحرب التجارية قد يكون محدود فيشمل سلعة واحدة أو سوق واحد أو يغطي قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية، كما أنها قد تكون ذات نطاق واسع تشمل عدة سلع أو أسواق مختلفة أو تغطي عدة قطاعات اقتصادية.

ويشمل الخلاف التجاري الصراع على الوصول إلى الأسواق، والاغراق، قواعد المنشأ، حصص الاستيراد، وأوجه الدعم الصناعي، والمواصفات القياسية، وحماية براءات الاختراع، والتوريد الحكومي (دانتريا، ١٩٩٨، ص ٥٣).

ثالثا :- أنواع التوسع في نطاق الحرب التجارية

- ١- التوسع الأفقي:- وهو توسع جغرافي يضم أكثر من سوق واحد داخل الدولة الواحدة أو عدة دول ويتم من خلال التدخل الأجنبي لأسواق الدول النامية مثل:-
 - الفروع والتوكيلات.
 - المشروعات المشتركة (الشراكات الاقتصادية).
 - المقاولات الأجنبية.
 - التشابكات الأفقية للأنشطة الاقتصادية.
 - الأسواق المركزية التي تقضي على فرص المشروعات الصغيرة.

- ٢- التوسع الرأسي:- وفيه تسعى الدول (المتنمرة) أو الراغبة في السيطرة إلى الاستحواذ على أحد القطاعات بكل مكوناته مثل قطاع البترول (استكشاف، تنقيب، إنتاج، تكرير، تصنيع، وتسويق، ونقل،.....) ثم السيطرة على بدائل البترول من الطاقة

المتجددة كمحطات الطاقة النووية، والكهرباء، والتوليد الطاقة من الرياح والمياه والطاقة الشمسية. (النجار، ٢٠١٠، ص ٢٤)

رابعا : تداعيات الحرب التجارية: تركض الدول المتمرة والراغبة في السيطرة وراء المنافع المادية والمصلحة الشخصية وفيما يلي عرض تأثير الحرب التجارية على الدول النامية والمتقدمة.

أ- تأثير الحرب التجارية على الدول النامية:- إنه في حالة الدول النامية تعتبر الحرب التجارية شكل من أشكال الاستعمار القديم والمعاصر حيث تهدف الدول المستعمرة المتمرة إلى إستغلال الطرف الثاني محل الحرب لموارده الطبيعية، وأسواقه لصالحها أي تعظيم مكاسبها وتقلل مكاسب الدولة النامية محل الحرب التجارية ويتمثل ذلك فيما يلي:-

- الحصول على المواد الخام والطاقة بأقل سعر .
- استغلال الأسواق المحلية لتوزيع منتجات الدولة المبادرة بالتنمر التجاري والحرب التجارية.
- تخفيض سعر صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- رفع أسعار واردات الدولة الأجنبية.
- توظيف العمالة الاجنبية بدخول نقدية أعلى، ووظائف ريادية أفضل مما يؤدي الى البطالة بين العمالة المحلية في الدولة المسيطر عليها.
- تصدير التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار إلى هذه الدول.
- تحول الطلب على السلع الوطنية إلى الطلب على السلع الأجنبية والواردات.
- السيطرة على أسواق السلع، وأسواق العمل، وأسواق المال، واستخدام الإعلام لبناء ثقافة قبول الآخر .

- تحويل اقتصاد الدولة المتمرة عليها إلى اقتصاد خدمي وليس انتاجي. (النجار، ٢٠١٠، ص ٦٣)

خامسا :- الحروب التجارية بين الدول الكبرى:-

مما لا شك فيه أن الدول العظمى تتحكم بنظام التجارة العالمي وذلك لأنها تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي العالمي، حيث يشكل اقتصاد أمريكا خمس مجموع الناتج المحلي في العالم، كما يشكل الاتحاد الأوربي نسبة (١٥,٩%) والصين بنسبة (١٢,٢%) وأي حرب تجارية بين هذه الأطراف الثلاث يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي، وتوتر في العلاقات الدولية، وقد يتحول تباطؤ النمو الاقتصادي الى كساد عالمي (المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، ٢٠٢٠، ص ٤ : ٧)

وتعتبر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مثال نموذجي للتنمر الاقتصادي بين الدول ذات الاقتصاد القوي وسوف يتم عرض تفاصيل هذه الحرب التجارية في السطور التالية:-

الحرب التجارية الامريكية- الصينية:-

تعد الولايات المتحدة والصين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم في هذا القرن، فقد أدى تقدم الصين اقتصادياً إلى تصاعد التنافس بين هاتين القوتين بالترديج منذ الثمانينات من القرن العشرين وخاصة بعد أن بدأ اقتصاد الصين في التحسن ولأنها أصبحت منافس قوي للولايات المتحدة تبعاً لرؤية البنك الدولي: "أن الصين ستكون الاقتصاد الأقوى في العالم خلال الأعوام القادمة".

سادسا : أسباب الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين:-

١- التنافس على المكانة الدولية والتنمر الاقتصادي:-

حيث بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت الاحادية القطبية في العالم ممثلة في الولايات المتحدة والتي طالما تحاول الانفراد في قيادة العالم، واعتبار نفسها القوة العظمى الوحيدة دون منافس إلا أنه في هذه الأعوام الأخيرة بدأت تظهر إلى الساحة الاقتصادية نماذج قوى جديدة تنافس الولايات المتحدة مثل الصين حيث أصبحت أحد أهم الأقطاب الجديدة الصاعدة. وحيث يتميز الصراع الدولي بالركض وراء المنافع والمكاسب المادية، فلقد ساد مبدأ المصلحة الخاص والسيطرة المالية والاقتصادية، وأصبحت الرأسمالية هي المسيطرة على العالم. لذلك كان الهدف المشترك للثلاث قوى الكبرى في العالم وهي (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الاوربي) يتمثل في الوصول الى قمة العالم وقيادته. وخلال عقود قليلة أصبحت الصين القوة النووية الثالثة في مجال العلوم والتكنولوجيا، والقوة الثانية في مجال القوة الاقتصادية والمالية. وبعد ما يقرب من قرن من قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بسبب الدولار ودوره في المعاملات الدولية، رغبت كل من الصين والاتحاد الأوربي سلب هذا الدور القيادي من الولايات المتحدة وذلك من خلال التنافس معها اقتصاديا وماليا فظهر ما يعرف بـ (حرب العملات) واقتصرت على العملات الثلاث (الدولار واليوان واليورو) (Bachir, Boumoula, 2018, P8) وتعرف هذه الحرب بأنها اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على منافسة الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها بالإعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي) ليصبح ذلك شكلاً من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد. وفي الوقت الراهن تبرز حرب العملات بين الولايات المتحدة والصين بشكل قوي حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تعتمد الحفاظ على عملتها (اليوان) بأقل من قيمته بنسبة ما بين (٢٥٪ : ٤٠٪) عن اذا ما ترك وفق قوى الطلب والعرض وذلك بهدف تحقيق

مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي حيث تعتبر أن (اليوان) الصيني الرخيص سلاح قوى تستخدمه الصين لمنافسة صادراتها، فلقد تحولت الصين إلى أكبر مصدر للاقتصاد الأمريكي وتحقيق أكبر فائض في ميزانها التجاري معها (عزيل وصارى، ٢٠١٦، ص ٧٣).

وفي عام (٢٠١٨) زادت الخلافات بين الولايات المتحدة والصين توتراً، فمنذ بداية العام قامت الولايات المتحدة بفرض رسوماً وتعريفات جمركية مراراً وتكراراً وذلك لمكافحة الإغراق على الواردات الصينية، وزاد حجم التوترات التجارية في شهر مارس (٢٠١٨) عندما وقع الرئيس (ترامب) مذكرة تنفيذية لإطلاق "تحقيق القسم 301" في ممارسة الملكية الفكرية في الصين حيث هدد بفرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية (Tgi- Leug Ching, Xiao van, 2019)

لقد كانت هذه القرارات التمرية والتحديات الاقتصادية بمثابة ناقوس خطر للدول الكبرى وليس فقط الصين حيث جعلتها تراجع سياستها في التعامل مع الولايات المتحدة وقد ظهرت بوادر ذلك في إنشاء هذه الدول لتحالفات سياسية واتفاقيات اقتصادية تجارية فيما بينها كنوع من أنواع التصدي للولايات المتحدة والتصدي لسياستها التمرية الاستعلائية ومثال على ذلك (التقارب الروسي - الصيني) عام (٢٠١٨) ولقد تمثلت الإجراءات التمرية للولايات المتحدة في النقاط التالية:-

- فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من بعض الصادرات الصينية مثل فرض (١٥٪) رسوم جمركية على وارداتها من الصلب (٢٥٪) من الالومنيوم)، ولقد تم فرض ضرائب على واردات صينية بقيمة (٥٠ مليار دولار) في السنة، كما تم التهديد بفرض المزيد من الرسوم الجمركية في حالة رد الصين على الرسوم المفروضة، فلقد تم التهديد بفرض (١٥٪) رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة (٢٠٠ مليار دولار) رداً على انتهاج الصين سياسة الرد بالمثل، وفرضها رسوماً جمركية على واردات أمريكية تقدر بـ (٥٠ مليار دولار)

وهو ما يساوي قيمة المنتجات التي فرضت عليها الولايات المتحدة رسوماً جمركية
(Wtoz, 2020)

كما أنه نلاحظ أن التوتر والصراع قائم بين الولايات المتحدة والصين أيضاً من خلال الاستحواذ والتنافس على الأسواق في الدول النامية، فمع زيادة التوتر نجد تأثير اقتصاد البلدين فلقد انخفضت الصادرات الأمريكية الى الصين من (١٢,٤ مليار دولار) (عام ٢٠١٨) إلى (١٠,٤ مليار دولار) عام (٢٠١٩) وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية، كذلك ارتفعت أسعار السلع الصينية في السوق الأمريكية نتيجة لفرض الرسوم الجمركية عليها والتي تحملت الشركات الأمريكية دفعها، وتحملها للمستهلك الأمريكي والتي بلغت حوالي (٢٧٪) من الناتج المحلي والاجمالي ، ولقد جاءت هذه الإجراءات من قبل الصين كرد فعل إنتقامي لسياسة الولايات المتحدة التنميرية. (حسني وعبدالمنعم، ٢٠٢٠، ص ٧)

وتواصل الولايات المتحدة مهاجمة الصين حتى الآن في مجال التكنولوجيا الفائقة، تم اضافة (٣٤) شركة صينية إلى قائمة الرقابة على الصادرات كما تم تحديد (٨) شركات أخرى ككيانات مرتبطة بجيش التحرير الشعبي وبالتالي منع التداول الأمريكي في أوراقهم المالية.

كما تم فرض عقوبات ضد الشركات الصينية مثل القاء اللوم على شركة (دي جي اي) وهي شركة رائدة في تصنيع الطائرات بدون طيار، وسبع شركات تقنية أخرى بدون أي أساس، حيث أقر مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع على خطر الواردات من منطقة شيجيانغ الاويغورية ذاتية الحكم في الصين، وهذه الشركات تنتمي لتلك المنطقة، وتعتبر التحركات التنميرية من قبل الولايات المتحدة تجاه الصين تجاهل صريح بمبادئ السوق الأساسية وقواعد منظمة التجارة العالمية ويعكس أن الولايات المتحدة وصلت لمرحلة لا تتوقف فيها عن فعل أي شيء لإلحاق الضرر بشركات التكنولوجيا الصينية الفائقة حتى لو أدى ذلك للإضرار بسلاسل التوريد العالمية، والإضرار بمصالح

المستثمرين الأمريكيين انفسهم، وهذا ما يؤكد أن سيكولوجية التمر قد تؤدي إلى الإضرار بالشخص المتمر نفسه وهو ما يقاس فعلاً على الصراع بين الدول أيضاً حيث تتحول المنافسة الشرسة إلى صراع وحرب تجارية تضر بالطرفين بل ويتجاوز الضرر إلى الاقتصادي العالمي، حيث يمثل التمر الاقتصادي والتجاري انتهاك صريح للقواعد الدولية وتهديد للتنمية السليمة للاقتصاد العالمي التي تقوم على التعاون والتكامل الاقتصادي، وحرية التجارة.

وفي حالة الصراع التجاري الأمريكي الصيني نجد ان وضع الصين في التصنيع العالمي لا يمكن الاستغناء عنه في ضوء نضجها الصناعي وكتافتها الصناعية في الأسواق العالمية لذلك فإن التدخل الأمريكي بسحب الشركات الأمريكية من الصين لن ينجح، حيث أن الصين شهدت نمواً مرتفعاً في تدفق الاستثمار الأجنبي وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً في التمويل الأجنبي للصين وهي سترفض مغادرة السوق الصينية ما دامت يتوفر لها بيئة تجارية جيدة في الصين من خلال أنظمة صناعية داعمة وشاملة، وبنية تحتية قوية، وقوة عاملة ماهرة، وهكذا فان تصاعد التوترات التجارية من جانب الولايات المتحدة يعد انتهاك صريح للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة التي تنص على عدم التمييز بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، وكذلك التزامها بالإبقاء على مستويات التعريف في إطار الاتفاقية.

آثار الحرب التنموية التجارية الأمريكية- الصينية: -

في إطار حرب فرض السيطرة على الاقتصاد العالمي واستمرار حركات التمر الاقتصادي المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين، فإن ذلك أدى إلى تهديد استقرار الاقتصاد العالمي ويؤثر على معدل النمو التجارة الدولية، ومعدلات التصنيع، والتشغيل، وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، كما أن هذه التوترات والصراعات بين البلدين لها تداعيات على اقتصاد كل منهما وذلك من خلال ما يلي:

(<https://www.bbc.com/arabic/business>)

ولاً: التداعيات على الاقتصاد الصيني: -

١- مجال التقنية الحديثة والبرمجيات والذكاء الاصطناعي والاتصالات:- تم منع الصين من تطوير شبكة الجيل الخامس لأجهزة المحمول حيث وضع مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية شركة هواوي والشركات التابعة لها على قائمة المحظورات الكيانية، وحظرت كل من استراليا وبريطانيا ونيوزيلندا من استخدام اجهزة هواوي فألغت هذه الدول طلباتها الخاصة باستيراد هواتف هواوي الذكية من الجيل الخامس مما عطل الصين في السعي نحو نفاذ الأسواق الأوربية. ولقد اتهمت الولايات المتحدة هواوي بأنها تقوم بعمليات تجسس لصالح بكين وبهذا وجهت الولايات المتحدة ضربة قوية للصين حيث انخفضت مبيعات هواوي بشكل كبير وعانت من خسائر ضخمة.

٢- مستويات الأجور والأسعار:- ستتراجع هذه المستويات في الأجل القصير حيث أنها لا تتكيف بسرعة لتعويض الانخفاض في الطلب الخارجي نتيجة تراجع صادرات الولايات المتحدة وبالنسبة للأجل الطويل تتراجع كذلك نتيجة وفورات الحجم.

٣- التشغيل ومبيعات التجزئة:- تراجع أعداد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية في الصين بمعدل (٥%)، كما تراجع معدل نمو مبيعات التجزئة حيث تعتمد الصين على القوة الشرائية الأمريكية الهائلة المتمثلة في الواردات الأمريكية وبترجع هذه الواردات تعاني الشركات والعمالة الصينية.

٤- الناتج المحلي الإجمالي:- حدث تراجع كبير في هذا المعدل بنسبة (٠,٥%): ١,٥%) سنويا حيث أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية هائلة القيمة والحجم وبالتالي فإن انسحابها من الصين يؤثر على الصين والناتج المحلي لها تأثير سلبي.

ثانياً: التداعيات على الاقتصاد الأمريكي:-(البنك الاحتياطي الفيدرالي)

١- تأثير الرسوم الجمركية:- تشير العديد من الدراسات الأكاديمية أن الشركات الأمريكية والمستهلكين هي التي تدفع تقريبا التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها، حيث أن الرسوم التي فرضت على شريحة كبيرة من الواردات بدءاً من الصلب وحتى الغسالات كلفت الشركات الأمريكية والمستهلكين (٣ مليارات دولار) في الشهر في صورة تكاليف ضريبية اضافية حيث أنه بسبب انخفاض الطلب هناك خسائر تقدر بـ (مليار و ٤٠٠ مليون دولار) وتعتبر الضحية الكبرى لهذه الرسوم الجمركية المفروضة هي العمال والمزارعون والأسر الأمريكية حيث بزيادة اسعار السلع تزيد تكلفة الاسرة.

٢- تشكيل تحالفات تجارية جديدة مع دول اخرى من قبل الصين وعزل واشنطن.

٣- خفض قيمة (اليوان الصيني) مما يزيد من الصادرات الصينية بشكل مضاعف فتكون أرخص وأكثر تنافسية للمنتجات الأمريكية.

٤- الحد من شراء سندات الخزنة الامريكية حيث تحتفظ الصين بديون للحكومة الأمريكية تقدر بقيمة (١٠١٧) تريليون دولار في شكل سندات خزنة كوسيلة استثمار آمن وتقوم الصين بتجميع المليارات من فوائد تلك السندات، وبالتالي عند الحد من هذه السندات يتأثر الاستثمار الأمريكي فيها.

٥- الصادرات:- في الاجل الطويل تتأثر سلباً بسبب انخفاض عوائد رأس المال وسعر الصرف المرتفع والرسوم الجمركية المرتفعة.

ثالثاً: التداعيات على الاقتصاد العالمي

١- النمو الاقتصادي:- انخفاض النمو الاقتصادي العالمي بنحو (٠.٤٥%) حيث يتراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين مما يؤثر على النمو الاقتصادي العالمي.

- ٢- **الصناعات التحويلية:** - يشهد هذا القطاع انكماش كبيراً في جميع انحاء العالم.
- ٣- **تؤثر هذه الحرب التجارية على المستثمرين حول العالم** مما يدفع مؤشرات اسواق المال والبورصات الكبرى إلى التراجع بسبب حالة عدم اليقين وعدم التأكد من مستقبل الاقتصاد العالمي، كما تأثرت معدلات النمو والبطالة وأرباح الشركات في العديد من الاقتصاديات المرتبطة بالدولتين.
- ٤- **تراجع الطلب على النفط:** - فلقد تأثرت الدول العربية أيضاً من جراء هذه الحرب التجارية حيث انخفض الطلب على النفط ولم يحقق نمواً يذكر منذ بداية الأزمة العالمية (٢٠٠٨) ثم زادت هذه الحرب التجارية من حدة الوضع ويعتبر النفط من أساسيات التصدير لدول الخليج ويعتمد عليه بشكل رئيسي فضعف النمو الاقتصادي الصيني أدى إلى انخفاض طلبها على النفط.
- ٥- **تأثرت مصر أيضاً من جراء هذه الحرب التجارية الامريكية الصينية** وإن كانت آثارها اغلبها غير مباشرة إلا أنها مؤثرة وذلك كما يلي:-
 - أ- **التأثير على إيرادات قناة السويس** بسبب انخفاض التجارة الدولية بشكل كبير . والذي بدوره يؤثر على قطاع السياحة.
 - ب- **كون مصر ومعظم الأسواق الناشئة في الدول النامية أكبر مستقبل للسلع الصينية** فإن الصين تضطر لرفع أسعار منتجاتها وذلك لتعويض الفرق الذي ستدفعه على واردتها للولايات المتحدة مما يعني اجتياح هذه الأسواق سلع ذات جودة رديئة بسعر مرتفع.
 - ج- **التأثير على سعر الفائدة** حيث من المحتمل أن تتجه بعض الدول ومنها مصر إلى رفع سعر الفائدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
 - د- **تأثر الصادرات والواردات المصرية بالإجراءات الحمائية والتقييدية للتجارة الدولية** مثل تراجع صادرات المواد الخام.

هـ - تأثر أسواق الأوراق المالية والعملات العالمية أيضاً بالإجراءات التصاعدية في هذه الحرب التجارية. إلا أن هذه الآثار يمكن أن تكون فرصة لمصر لغلق الأبواب أمام السلع المستوردة والاتجاه نحو التصنيع الوطني واحلال الصادرات، وتحفيز الصناعة المصرية.

رابعاً: هل تحولت الحرب التجارية الأمريكية الصينية إلى حرب بيولوجية؟:-

تواصل اساليب التمر الاقتصادي والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين حيث انها تضع خطة لتدمير المنافس الصيني اقتصادياً، فلقد تم تبادل أدوات الضغط والتوتر والتضليل بين الطرفين، ولقد شهد الصراع بينهما تصاعد وحدة بسبب تقشي وباء كورونا وما نتج عنه من خسائر اقتصادية وبشرية. فلقد اتهمت الولايات المتحدة الصين بأنها لم تبلغ أي معلومات عن الفيروس وسرعة انتشاره.

كما أنها اطلقت على الفيروس اسم (الفيروس الصيني) على اعتبار اتهامها بأنها مخترعه هذا الفيروس مما اغضب الصينيين، ولقد أكدت الصين أنها أبلغت عن الفيروس منذ شهر يناير (٢٠٢٠) لكن الولايات تأخرت في إبلاغ نوبها. وهكذا أكد أيضاً وزير خارجية الولايات المتحدة مجدداً في اجتماع (مجموعة السبع) عن عدم مشاركة الصين لأي معلومات مهمة عن وباء كورونا ويحمل السلطات الشيوعية الصينية المسؤولية عن انتشار الفيروس وعدم السيطرة عليه ورفض الإفصاح عن العقار الصيني لمواجهته، وصرح بأن الحزب الشيوعي الصيني يمثل تهديد كبير للصحة العالمية من خلال تقشي الوباء وكتمان المعلومات عنه، وحجب مخاوف الراي العام الصيني على الانترنت حيث كان بالإمكان انقاذ العديد من الأرواح في انحاء العالم واحجام السيطرة على الفيروس اذا لم تتباطأ السلطات الصينية في الإبلاغ عن فيروس كورونا المستجد، وكان من الممكن وقف الفيروس من مصدره إذا تم اعطاء معلومات كافية عنه وعن العلاج منه لمنظمة الصحة العالمية.

وتم الرد من الصين حيث أكدت على أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت جهود الصين لمواجهة الفيروس والسيطرة عليه سمحت بالفعل بتجنب مئات الآلاف من حالات العدوى، وبسبب تعاطف وانحياز المنظمة للصين قامت الولايات المتحدة بالتهديد بقطع التمويل عن منظمة الصحة العالمية ما لم تعلن استقلاليتها واصلاح مؤسساتها.

وهكذا نلاحظ أن التلاسن الأمريكي الصيني ركز على تسريب الوباء من الصين وأنها تخفي معلومات حول خطورة الفيروس متعمدة، وفي المقابل أكدت الصين أن الفيروس طبيعي المصدر وليس من صنع فرد أو تسرب من مختبر وأن الأمريكيين لا يستندوا إلى حقائق ودلائل على اتهاماتهم لها.

ولقد تكبد الاقتصاد الأمريكي خسائر اقتصادية بسبب كورونا حيث كانت حالات الإصابة والوفاة بأعداد كبيرة جداً لذلك تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة فلم يسجل نسبة أعلى من (٣,٥%) في عام ٢٠٢١، ومع محاولات الولايات المتحدة الحد من نفوذ الصين وصعودها حتى تستمر هي على القمة اقتصادياً وسياسياً وقيادة للعالم. إلا أنه نجد الصين قادرة على تعافي اقتصادها من تداعيات كورونا سواء كان الفيروس انتشر من داخلها أو من خارجها (المجلس المصري للشؤون الخارجية).

سابعا : السيناريوهات المتوقعة في العلاقات الأمريكية الصينية بعد حدة الصراع التجاري بينهم .

السيناريو الأول: تفاذي الصين المواجهة مع الولايات المتحدة:-

وفيه تحاول الصين عدم التحدي المباشر للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة لكنها تحاول خلق مساحات عمل لمؤسساتها وشركاتها داخل النظام يضمن لها الصعود بسلاسة دون مواجهات مع النظام الدولي، واتضح ذلك في استقبال الصين التصريحات العدائية الأمريكية نتيجة انتشار جائحة كورونا واتهامها بالمسؤولية عن هذا الانتشار.

فلقد أكدت الصين أنها لا تطمح نحو الهيمنة أو أن تحتل مكانة الولايات المتحدة القيادي، ولكن لا يمنع ذلك من تأمين وحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية. لذلك من صالح الطرفين احتواء حدة التصعيد حتى لا تتفاقم الأزمة وتتصاعد الصراع لحد المواجهة العسكرية.

السيناريو الثاني: تفاقم حدة الحرب التجارية والاقتصادية الأمريكية الصينية :-

وهو ما يحدث بالفعل فمنذ عام ٢٠١٨ والممارسات الأمريكية التتمرية الاقتصادية تحاصر الصين بداية من قانون الحزم الجمركية ثم تشديد لوائح الصادرات الأمريكية للصين إلى المرسوم الذي يمنح المواطنين الأمريكيين من الاستثمار في الصين وغيرها مما أدى إلى ترسيخ العداء الشعبي الأمريكي للصين، واستمرار الحرب التجارية بينهما على النحو الذي يضر باقتصاد كلا الدولتين، ويؤثر على الاقتصاد العالمي أيضاً.

السيناريو الثالث: الحرب المباشرة بين البلدين في مناطق النفوذ:-

أنه في حالة استمرار الصعود الصيني وتكبد الولايات المتحدة خسائر فادحة في هيكل اقتصادها بسبب انتشار فيروس كورونا ذا المنشأ الصيني، وتخوف الولايات المتحدة من كون الصين تصبح هي القوى الاقتصادية الأولى، مما يؤدي إلى تأزم الوضع واللجوء إلى خيار الحرب المباشرة.

وتعتبر هذه السيناريوهات نتيجة طبيعية لأساليب التتمتع الاقتصادي الذي يعمل على إما تحجيم طموحات المتمتع عليه واستسلامه حتى لا يتم الصدام بالمتمتع والعمل بحرص، والتخوف والترقب منه أو محاولة حصار المتمتع عليه بسلاسل وحزم حمائية، وقوانين وقيود واتهامات ليس لها دليل موثوق به تدعم التشويه والاساءة له بحيث يكن الجميع له بالعداء أو استقواء المتمتع وتسلمته بحيث يحاول ازاحة المتمتع عليه ومحاربه مباشرة ورفضه لأي خسارة له أمام الطرف المنافس وفي هذه الحالة يلحق

الضرر بالبلدين والدول الأخرى والنظام الدولي بشكل عام من خلال استنزاف الموارد الاقتصادية في الحروب والمواجهات العسكرية.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

مقدمة:

وبعد ان تم تناول الجانب النظري للبحث لابد من ربطه بالواقع التطبيقي حيث يساهم بشكل كبير في الوصول إلي نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق العملي والمتمثل في قياس التأثير السلبي للتمتع الاقتصادي على النشاط الاقتصادي القومي والإقليمي والعالمى، لذلك يتم تناول عرضاً وتحليلاً لنتائج دراسة هذا البحث، والتي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS (22، وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، ومن واقع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، ويشتمل التحليل الإحصائي على منهجية الدراسة المتبعة وخطواتها الإجرائية بما يتوافق مع أهداف البحث، حيث يتضمن عرض لمجتمع وعينة الدراسة، وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، والمعالجة الإحصائية، واختبار الفروض ولتحقيق ذلك تم تناول الأجزاء التالية:

- منهج وأسلوب الدراسة.
- صياغة فروض الدراسة.
- تحديد مجتمع و عينة الدراسة.
- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض.

١- منهج وأسلوب الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي) : سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة

نظراً لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث ,لأنه يهتم بوصف المشكلة وتحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلي توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها .

وكان اعتماد الباحث علي :

١-١ الدراسة المكتبية:

ستركز الدراسة النظرية علي التحليل النظري لدور التمر الاقتصادي السلبي على النشاط الاقتصادي القومي والإقليمي والدولي ، وذلك من خلال :

- الاطلاع علي الكتب والمقالات والمراجع العلمية سواء العربية او الاجنبية . .
- الاطلاع علي الدراسات السابقة والمتاحة للباحث من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- الاطلاع علي التقارير .
- الاطلاع علي المعلومات المتوفرة علي الانترنت.

١-٢ الدراسة الميدانية (بغرض الحصول علي البيانات الأولية):

تم الاعتماد علي تصميم استمارة استقصاء توجه إلي عينة من مجتمع البحث (الموظفين والعاملين بالقطاعات المختلفة) وأخذ عينة عشوائية بمقدار ١٠٠ مفردة وقام الباحث بتوزيع حجم العينة وذلك لتحليل إجابات المستقصي منهم لعمل الإحصاءات اللازمة لاختبار الفروض, بالإضافة للمقابلات الشخصية مع مفردات عينة الدراسة، بهدف الوصول الي نتائج وتوصيات .

٢ - صياغة فروض البحث:

تقوم الدراسة الحالية علي الفروض التالية:

الفرض الأول (ف١): هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالتأثير السلبي للنتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي للدول ترجع الي خصائص مفردات عينة الدراسة الديمغرافية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرض الثاني (ف٢) : يوجد تأثير سلبي للنتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي القومي للدولة وتدهور النمو الاقتصادي لها، عند مستوي معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرض الثالث (ف٣): يوجد تأثير سلبي للنتمر الاقتصادي على التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول، عند مستوي معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرض الرابع (ف٤) : يوجد تأثير سلبي للنتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي العالمي وحدوث حروب تجارية بين الدول، عند مستوي معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

٣- تحديد مجتمع وعينة الدراسة :

ركز الباحث في الدراسة علي العاملين في القطاعات المختلفة, وقد تم توزيع ١٢٥ إستمارة استقصاء وتم توزيعها علي عينة الدراسة بغرض الحصول على البيانات من اجل تحليلها والوصول الى نتائج وتوصيات.

أداة جمع البيانات :

قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ومراجعة مقاييس الدراسات السابقة التي استخدمت ، والموضوعات المشتملة عليها، من أجل تحديد عبارات كل محور من محاور أداة الدراسة وصياغة فقراتها.

تم صياغة فقرات أداة الدراسة حسب ما يلي:

- أن تخدم هذه الفقرات الأهداف المطلوب تحقيقها.
- يتم صياغاتها بحيث تكون واضحة وسهلة الفهم.
- يتم صياغة فقرات الدراسة وفق الاجابة بـ (نعم، لا).

- تم اعداد اداة الدراسة في صورتها الاولية بحيث توضح التأثير السلبي للنتيمر الإقتصادي على النشاط الإقتصادي القومي والإقليمي والعالمي.
 - روعي في إختيار فقرات أداة الدراسة التنوع .
 - تنفيذ قائمة الاستقصاء وجمع البيانات من فئات عينة الدراسة :
- قام الباحث بتوزيع القوائم علي عينة الدراسة بالطريقة التقليدية الورقية من خلال توزيع القوائم بالذهاب الشخصي للمستقصي منه.

٤- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض الإحصائية:

بعد مراجعة البيانات التي وردت في قوائم الاستقصاء ، تم تعريغها وترميزها ثم تم وضعها في برنامج Excel على الحاسب الآلي، لكي يتمكن الباحث من معالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة وأهداف وفروض الدراسة. وقد قام الباحث بالاعتماد على برنامج (Statistical Package for Social Sciences v. 22.0) (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق قوائم الاستقصاء. ومن أهم الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي هو تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي، حيث قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي المناسب لطبيعة وأهداف الدراسة ، واختبار الفروض ، وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول: هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالتأثير السلبي للنتيمر الإقتصادي على النشاط الإقتصادي للدول ترجع الي خصائص مفردات عينة الدراسة الديمغرافية عند مستوي دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويتفرع من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

١- هل يوجد فروق جوهريّة ذات دلالة إحصائية بين آراء مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالتأثير السلبي للتنمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي للدول ترجع إلي النوع.

ولإختبار هذا الفرض استخدم الباحث اختبار Mann-Whitney test لإختبار مدي وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقا للنوع (ذكر وأنثي).

الفرض العدمي: لا يوجد فروق حول مفهوم التنمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي تعزي للنوع.

الفرض البديل: يوجد فروق حول مفهوم التنمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي تعزي للنوع.

جدول (١) نتائج Mann-Whitney test لإظهار الفروق بين أفراد العينة حول مفهوم التنمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي تعزي للنوع

| Test Statistics | |
|--|--------|
| مفهوم ودور التنمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي | |
| Mann-Whitney U | 125.64 |
| Wilcoxon W | 323.00 |
| Z | 0.365 |
| Sig. (2-tailed) | 0.107 |
| النوع: Grouping Variable | |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

ن = ١٠٠ مفردة

من الجدول السابق يلاحظ أنه بإختلاف النوع (ذكر-أنثي) لا يوجد إختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة حول مفهوم ودور التتمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وأشارت النتائج أعلاه لإختبار الفرض الفرعي الاول عدم وجود إختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم ودور التتمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي وفقاً لطبيعة النوع (ذكر-أنثي) وعليه يتم قبول الفرض العدم القائل : لا توجد فروق معنويه بين مفردات عينة الدراسة حول مفهوم التتمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي تعزي للنوع.

٢- هل يوجد فروق جوهريّة ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بمفهوم التتمر الاقتصادي وتأثيره على النشاط الاقتصادي ترجع الي العمر. وإختبار هذا الفرض استخدم الباحث اختبار Kruskal Wallis Test لإختبار مدي وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر. **الفرض العدمي** : لا يوجد فروق حول مفهوم ودور التتمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للعمر. **الفرض البديل**: يوجد فروق حول مفهوم ودور التتمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للعمر.

جدول (٢) نتائج Kruskal Wallis Test لإظهار الفروق بين آراء عينة الدراسة حول مفهوم التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تبعاً للعمر.

| Test Statistics a,b | |
|---|--------|
| التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي | |
| Kruskal-Wallis H | 243.45 |
| Df درجات الحرية | 2 |
| Sig. مستوي المعنوية | 0.002 |
| a. Kruskal Wallis Test | |
| b. Grouping Variable: العمر | |

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

من الجدول السابق يلاحظ أنه بإختلاف العمر يوجد إختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة لمفهوم ودور التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي، وأشارت النتائج أعلاه لإختبار الفرض الفرعي الثاني بوجود إختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي وفقاً لطبيعة العمر وعليه يتم رفض الفرض العدم القائل : لا توجد فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول مفهوم التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للعمر.

٣- هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بقياس دور التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي ترجع الي المستوى التعليمي. ينص الفرض الفرعي الثالث علي:

الفرض العدمي : لا يوجد فروق حول مفهوم دور التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للمستوي التعليمي.

الفرض البديل: يوجد فروق حول مفهوم دور التنمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للمستوي التعليمي.

ولإختبار هذا الفرض استخدم الباحث ايضاً اختبار Kruskal Wallis Test لاختبار مدى وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي.

جدول (٣) نتائج Kruskal Wallis Test لإظهار الفروق بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مفهوم التنمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تبعاً للمستوى التعليمي .

| Test Statistics a,b | |
|--|--------|
| التنمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي | |
| Kruskal-Wallis H | 19.334 |
| Df | 2 |
| Sig. | 0.001 |
| Correlation coefficient | 0.56 |
| a. Kruskal Wallis Test | |
| b. Grouping Variable: المستوى التعليمي | |

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

$$n = 100$$

من الجدول السابق يلاحظ أنه بإختلاف المستوي التعليمي يوجد إختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة نحو مفهوم ودور التنمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي، وأشارت النتائج أعلاه لإختبار الفرض الفرعي الثالث وجود إختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم التنمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي وفقاً للمستوي التعليمي وعليه يتم رفض الفرض العدمي القائل : لا توجد

فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول مفهوم التمر الاقتصادي وتأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي تعزي للمستوي التعليمي .

الفرض الثاني: يوجد تأثير سلبي للتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي القومي للدولة وتدهور النمو الاقتصادي لها، عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي .

ويوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان التأثير السلبي للتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي القومي وتدهور النمو الاقتصادي لها

| R^2 | F-test | | t-test | | المعلمة المقدره β_i | المتغيرات المستقلة |
|-------|----------------|--------|----------------|--------|---------------------------|-----------------------|
| | مستوي المعنوية | القيمة | مستوي المعنوية | القيمة | | |
| 0.47 | 0.000** | 25.435 | 0.009** | 14.387 | 1.34 | الثابت |
| | | | 0.000** | 9.034 | - 0.85 | مقياس التمر الاقتصادي |

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

** 0.05 < p

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة عكسية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين التمر الاقتصادي والنشاط الاقتصادي القومي للدولة. مما يشير إلي أنه كلما زاد التمر الاقتصادي كلما

ادى ذلك تدهور النشاط الاقتصادي القومي للدولة وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة .

• **معامل التحديد R^2** : أما معامل التحديد فقد بلغ (٤٧%) ، اي ان ٤٧% من التغيرات في مستوى تدهور النشاط الاقتصادي القومي للدولة ناتج عن التغير في مستوى التمر الاقتصادي وباقي النسبة (٥٣%) ربما ترجع إلي وجود عوامل آخري لم تدخل في العلاقة الإنحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة آخري بالإضافة إلي الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة ، كما بلغت قيمة درجة التأثير **B** (0.85) .

• معنوية اختبار **t.test** المستخدم تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبر عنها بمعامل الانحدار **(B)** .

• معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الإنحدار **F.test** مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة إختبار **(F)** 25.435 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية أقل من ٠.٠٥ ، وتدل علي صحة جودة نموذج الإنحدار الخطي البسيط و التأثير السلبى للتمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي القومي للدولة وتدهور النمو الاقتصادي لها.

وعليه يمكن صياغة معادلة الإنحدار للنموذج كما يلي:

النشاط الاقتصادي القومي للدولة = 1.34 - 0.85 (مستوى التمر الاقتصادي)
وعند التعويض بقيمة مستوى التمر الاقتصادي في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول)
علي القيمة المتوقعة لتدهور النشاط الاقتصادي للدولة.

واستناداً علي ماسبق عرضه نستنتج انه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التمتع الاقتصادي في الدولة ومستوى النشاط الاقتصادي لها. الفرض الثالث: يوجد تأثير سلبي للتمتع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول، عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

لإختبار هذا الفرض تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي . ويوضح الجدول التالي رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان التأثير السلبي للتمتع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول

| R^2 | F-test | | t-test | | المعلمة المقدره β_i | المتغيرات المستقلة |
|-------|----------------|--------|----------------|--------|---------------------------|------------------------|
| | مستوي المعنوية | القيمة | مستوي المعنوية | القيمة | | |
| 0.54 | 0.000** | 16.982 | 0.013** | 12.76 | 2.65 | الثابت |
| | | | 0.001** | 6.73 | - 0.44 | مقياس التمتع الاقتصادي |

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

** 0.05 < p

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة عكسية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين التمتع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الإقليمية للدول. مما يشير إلي أنه كلما زاد التمتع الاقتصادي كلما ادى ذلك تدهور التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة .

- **معامل التحديد R^2** : أما معامل التحديد فقد بلغ (٥٤%) ، اي ان ٥٤% من التغيرات في مستوى تدهور التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول ناتج عن التغير في مستوى التنمر الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها اما باقي النسبة (٤٦%) ربما ترجع إلي وجود عوامل آخري لم تدخل في العلاقة الإنحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة آخري بالإضافة إلي الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **B** (0.44) .
- معنوية اختبار **t.test** المستخدم تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبر عنها بمعامل الانحدار (**B**) .
- معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الإنحدار **F.test** مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة اختبار (**F**) 16.982 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية أقل من ٠.٠٠٥ ، وتدل علي صحة جودة نموذج الإنحدار الخطي البسيط و التأثير السلبي للتنمر الاقتصادي على التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول.

وعليه يمكن صياغة معادلة الإنحدار للنموذج كما يلي:

$$\text{التنمية الاقتصادية للدول} = 2.65 - 0.44 (\text{مستوى التنمر الاقتصادي})$$

وعند التعويض بقيمة مستوى التنمر الاقتصادي في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول) علي القيمة المتوقعة لتدهور التنمية الاقتصادية الإقليمية للدول . وإستناداً علي ماسبق عرضه نستنتج انه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمر الاقتصادي فيما بين الدول ومستوى التنمية الاقتصادية الإقليمية لها .
الفرض الثالث: يوجد تأثير سلبي للتنمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي العالمي وحدث حروب تجارية بين الدول، عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذا الفرض تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي .

ويوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان التأثير السلبى للتممر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث حروب تجارية بين الدول

| R^2 | F-test | | t-test | | المعلمة ت المقدرة β_i | المتغيرات المستقلة |
|-------|-------------------|---------|-------------------|--------|--------------------------------------|----------------------------------|
| | مستوي المعنوية | القيمة | مستوي المعنوية | القيمة | | |
| 0.57 | 0.000** | 32.3468 | 0.004** | 15.012 | 1.02 | الثابت |
| | | | 0.000** | 9.912 | - 0.93 | مقياس التممر الاقتصاد ي |

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

** 0.05 < p

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة عكسية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين التمر الاقتصادي و النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث حروب تجارية بين الدول. مما يشير إلي أنه كلما زاد التمر الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها كلما ادى ذلك الى تدهور النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث حروب تجارية بين الدول، وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة .

- **معامل التحديد R^2** : أما معامل التحديد فقد بلغ (٥٧%) ، اي ان ٥٧% من التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي ناتج عن التغير في مستوى التتممر الاقتصادي فيما بين الدول وبعضها واما عن باقي النسبة (٤٣%) ربما ترجع إلي وجود عوامل آخري لم تدخل في العلاقة الإنحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة آخري بالإضافة إلي الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة ، كما بلغت قيمة درجة التأثير **B** (0.93) .
 - معنوية اختبار **t.test** المستخدم تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبّر عنها بمعامل الانحدار **(B)** .
 - معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الإنحدار **F.test** مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة إختبار **(F)** 32.3468 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية أقل من ٠.٠٥ ، وتدلل علي صحة جودة نموذج الإنحدار الخطي البسيط و التأثير السلبي للتممر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث حروب تجارية بين الدول.
- وعليه يمكن صياغة معادلة الإنحدار للنموذج كما يلي:
- النشاط الاقتصادي العالمي للدول = 1.02 - 0.93 (مستوى التتممر الاقتصادي)
- وعند التعويض بقيمة مستوى التتممر الاقتصادي في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول) علي القيمة المتوقعة لتدهور النشاط الاقتصادي العالمي.
- وإستناداً علي ماسبق عرضه نستنتج انه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التتممر الاقتصادي فيما بين الدول ومستوى النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث حروب تجارية بينها.

نخلص من ذلك الى ان السلوك العدواني الذي يمارسه الافراد, تمارسه أيضا الدول فيما بينها وان هناك بعض الدول تبغي السيطرة على الاقتصاد العالمي وبالتالي تطرد أي منافس لها مما يؤدي الى حدوث حروب تجارية تتسبب في أزمات مالية دولية.

النتائج والتوصيات:-

بعد العرض السابق خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها على النحو التالي :-

أولاً النتائج:-

١- يعتبر التمر ظاهرة عدوانية بين الأفراد وتنتج أشخاص غير مؤهلين نفسياً وفكرياً للإنتاج والتنمية البشرية. ويوجد أيضاً بين الدول وبعضها هذه الظاهرة حيث تستقوى كل دولة على الأخرى وتعمل على التضيق عليها بهدف الاحادية القيادية والهيمنة السلطوية.

٢- يعتبر (النتمر الاقتصادي) أحد أنواع التمر بين الدول وبعضها ويبنى علي الاستعلاء بفرض العقوبات الاقتصادية والعزل عن المحيط الدولي بأدوات مالية وتجارية مثل فرض الرسوم الجمركية والحصار المالي والمقاطعة ومنع الاستثمار الأجنبي. وتكون في الغالب بين دول قوية اقتصادياً وأخرى أقل منها في النمو.

٣- تؤثر ظاهرة التمر الاقتصادي على النشاط الاقتصادي للدولة المتمتر عليها مما يجعلها تتكبد خسائر اقتصادية، وتشوهات تنموية اقتصادية وانخفاض النمو الاقتصادي، أيضاً يلحق الضرر بالدولة المتمتره بإرهاقها مالياً وإنتاجياً لمحاصرة الدولة المستهدفة للنتمر.

٤- تعتبر الحروب التجارية نتيجة منطقية للنتمر الاقتصادي حيث يتم صراع وتوتر بين الطرفين يتمثل في افعال الدولة المتمتره وردود أفعال الدولة المتمتر عليها ومحاوله

رفع العقوبات والممارسات الاقتصادية العدوانية من على كاهلها ومع زيادة حدة هذا الصراع تندلع الحرب التجارية بينهما.

٥- من أمثلة الحروب التجارية في الوقت الحالي، الحرب التجارية الأمريكية الصينية وتعتبر الولايات المتحدة ذات اقتصاد قوي، وقائدة للنظام الاقتصادي العالمي. والصين من الاقتصاديات الصاعدة في النمو وتحاول في الاوانة الأخيرة منافسة الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة، ولذلك هي تحاول فرض عليها مجموعة من العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية متمثلة في فرض الرسوم الجمركية منذ عام (٢٠١٨) ثم منع الواردات الأمريكية، ثم سحب الشركات الأمريكية من الصين لمنع تدفق الاستثمار الأجنبي فيها وغيرها.

٦- ازدادت حدة التوترات الأمريكية الصينية بعد نقشي وباء كورونا واتهام الولايات المتحدة الصين بأنه (فيروس صيني) وعملت على القاء المسؤولية على الصين في انتشار هذا الوباء، وأنها اخفت معلومات عن هذا الفيروس وعقار علاجه مما ساعد على انتشاره وعدم السيطرة عليه وتكبد الولايات المتحدة منه خسائر اقتصادية فادحة من جراء انتشار ونقشي هذا الوباء بها، ارتفاع عدد حالات الإصابة والوفاة.

٧- لقد تأثر كل من طرفي النزاع التجاري وأيضاً تأثرت الدول العربية ومصر من حيث انخفاض صادرات النفط لدول الخليج، إيرادات قناة السويس في مصر بسبب هذه الحرب التجارية.

٨- توجد عدة سيناريوهات متوقعة لهذه الحرب التجارية الثنائية وتتوقف على رد فعل الصين على ممارسات التمتع الاقتصادي عليها من قبل الولايات المتحدة وأولى هذه السيناريوهات هي عدم تصعيد التوتر من الصين حيث أنها تعمل على احتواء الصراع، وتقادي المواجهة مع الولايات المتحدة، والتحدي المباشر لها.

اما ثاني السيناريوهات فهو استمرار حدة التوتر والصراع التجاري وتشديد العقوبات الاقتصادية على الصين مما يرسخ العداء الشعبي الأمريكي - للصين. وثالث هذه السيناريوهات وهي الحرب المباشرة بين الطرفين مما يؤثر على عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي الدولي بشكل عام واستنزاف الموارد الاقتصادية لصالح الحرب، وعدم الاستفادة منها في التنمية المستدامة ورفاهية العالم.

ثانيا التوصيات:-

١- ضرورة الحد من ظاهرة التمتع الاقتصادي بين الدول القوية والدول الأقل نمو، والأخذ بسياسة حرية التجارة والتنسيق بين الدول والتخصيص في الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة.

٢- الحد من العراقيل الإدارية والتقنية والتشريعية التي من شأنها تحول دون التبادل التجاري بين الدول وبعضها والقائم على التعاون والتكامل الاقتصادي، وتدعيم الميزة التنافسية.

٣- الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات الكفيلة بتنفيذ برامج للتعاون الاقتصادي بين الدول الكبرى والدول النامية، ومحاولة تدعيمها للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية للجميع.

٤- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول النامية وفتح الأسواق أمام منتجاتها، وتحرير التجارة، وعمل التكتلات الاقتصادية فيما بينها حتى لا تتأثر بأي منغيرات اقتصادية دولية من ازمات مالية وصراعات وحروب تجارية.

٥- دعم السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول النامية، وبرامج التعاون الاقتصادي للوصول للتكتل الفعال الذي يواجه أي حركات تنمر اقتصادي من قبل الدول الأقوى اقتصادياً، والتأكيد على التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية أيضاً للتحفيز على الآثار الإيجابية للتكامل.

٦- ضرورة الحفاظ على مصالح كل دولة وعدم الانسياق للحروب التجارية وعزل المنافسين من المحيط الاقتصادي الدولي، بل عمل تنسيق اقتصادي دولي، والعمل على تنمية القدرات التنافسية لكل دولة.

٧- ضرورة التزام الدول المتقدمة بمبادئ ومواثيق منظمة التجارة العالمية وعدم الدخول في حروب تجارية تستنفذ الموارد الاقتصادية المالية والبشرية وتقلل من الإنتاجية، وتحد من حرية التجارة الدولية وتسبب العجز والخلل في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.

٨- ضرورة الالتزام العملي بالاتفاقيات منظمة التجارة العالمية من خلال اعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية، وفرض عقوبات مالية على التأخر غير المبرر لقرارات المنظمة المتعلقة بتسوية المنازعات، وأيضاً تفعيل الآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية من طرف الدول المتقدمة.

المراجع:-

- ١- الحروب التجارية العالمية الرابحون والخاسرون في المنطقة العربية، الاسكوا، ٢٠١٩.
- ٢- رضا عبدالسلام "العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.
- ٣- محمد عبدالعزيز الشيمي، " محركات التوجه الليبرالي لإدارة ترامب، مجلة العلوم السياسية والقانونية، ٢٠١٨.
- ٤- محمد ثراي - محمد علاوي، " الحماية الجديدة كحرب العملات و أهمية تفعيل منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٤.
- ٥- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٨.
- ٦- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.
- ٧- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، ٢٠١٨.
- ٨- صندوق النقد العربي، ٢٠١٨.
- ٩- عادل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكا، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

10 - Bouet A, and La bonde, "Assessing the Potential cost of a failed Doha" World Trade Reviews, 2010

11 - Marrison, W, "China-U.S. Trade issues" Congressional Research Service RL 33536, 2018 .
www.crs.gov

12 - Council Foreign Relations, U.S. Relations with China, 1949 – 2019,

13 - محددات العلاقات الأمريكية-الصينية، بحث منشور في مركز حرمون للدراسات المعاصرة وحدة دراسة السياسات، ٤ شباط فبراير ٢٠١٩ .

14 - غولبين يلدريم، أمريكا تبحث عن خفض العجز التجاري " الضخم" مع الصين (تحليل)، وكالة الاناضول، 25.06.2018،
[/https://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)

15 - مايكل إس تشايس وأرثر تشان، نهج الصين إزاء الردع الاستراتيجي المتكاملن مؤسسة RAND ، سانتا مونيكا - كاليفورنيا، ٢٠١٦ .

16 - دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بو علي بالشلف- الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢ .

17 - محمد المالكي، التوترات الصينية الأمريكية من الصراع التجاري إلى حرب العملات، مجلة الوطن، الأحد ١٨ اغسطس، ٢٠١٩ .

١٨- Mohsen Shariatinia, Iran-China Relation: An Overview of Critical Factors, 2011

١٩- العولمة والليبرالية الجديدة في "Uribe R. Veronica P". الجامعة المستقلة بولاية هيدالغو.

٢٠- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان.

٢١- محمد المذحجي حرب امريكا التجارية تدخل الصين على خط إنقاذ بريطانيا من كابوس "بريكست" ١١، مجلة القدس العربي، - أغسطس
- /https://www.alquds. co.uk,2019

٢٢- كفاية اولير، الصناعات الأوروبية تنزف بسبب الحرب التجارية الأمريكية الصينية، عربية 2019 independent,
٢٣- حكمت عبدالرحمن، ملخص كتاب " اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، سياسات عربية، نوفمبر ٢٠١٨.

٢٤- طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في اسيا في ظل النهوض الصيني، بحث منشور في سلسلة أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ٢٠١٧.

٢٥- خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، بحث منشور من قبل دائرة البحوث الاقتصادية: دائرة الغرف العربية، القاهرة، ٢٠١٨.
<https://jeg.org.sa/sites/default/files/library/files>

٢٦- مظهر محمد صالح، تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني: رؤية تحليلية اقتصادية، بحث منشور على الموقع الالكتروني:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152223333129810.pdf>

المواقع الالكترونية:-

1-<https://www.ammonnews.net/mobile-article/50757>

كاظم الكفيري، التمر الاقتصادي

2-<https://maaal.com/2021/08/%D8%A7%D9%84>

فدوى سعد الواردي، التمر هل هو خصم للتنمية الاقتصادية

3-<https://gate.ahram.org.eg/daily/news/203259/4>

احمد زايد ، التمر السياسي

4- <https://aawsat.com/home/article/1747126/%DB>

هاني رمزي(اثارخفيه للتمر العرقي والديني

5- <https://www.asip.cerist.dz/en/article/133443> (بن

مسعود عطاالله ، يونس مصطفى) اثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية

6-<https://www.elbalad.new/5098441>، تمر اقتصادي،

الصين ترد على قرار امريكا بحظر الواردات من شينجيانغ

7-<https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2018-07-22-1.3319789> تداعيات الحرب التجارية

8-

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%86%D8%85%D8%81> التنمر

